

هاشتاج "مش هجدد باقة النت" الأعلى تداولًا على تويتر ونشطاء: مطالبنا عادلة



الخميس 29 سبتمبر 2022 م

دشن ناشطون على "تويتر" هاشتاج "مش هجدد باقة النت" في دعوة إلى مقاطعة شركات الاتصالات، للمطالبة بإلغاء باقات النت المحدودة، والتي لا تتوارد إلا في قليل من دول العالم.

واحتل الهاشتاج على فترات غير متباعدة قائمة الأعلى تداولًا خلال الأشهر الستة الماضية، بعدما أكدوا تعب المصريين من اختلاس ساعات الباقة على مختلف أرقام الدفع.

وأطلق الناشطون سلبيات أخرى لشركات الاتصالات ومنها: سوء الخدمة، وعدم تغطية أماكن كثيرة في أحياء حيوية تشهد كثافات سكانية، ومشاكل أخرى مرتبطة مثل: جودة الصوت وتغطية الشبكة.

وخصوص الناشطون مدافعين الصعيد حيث تزداد مشكلات تغطية الشبكة للطرق السريعة وبعض القرى، مع مطالبات بإلغاء تقييد ساعات تحميل الإنترنت مع شكاوى متكررة من انتهاء موعداتها، فضلاً عن كونها محدودة في حين كان التعاقد قبل استلام "وي" الاتصالات الأرضية على إنترنت غير محدود ومتفوقات السرعات.

هاشتاجات مصاحبة

وصحب الهاشتاج هاشتاجات أخرى، ومنها "مصر الرقمية بدون نت" وهاشتاج "إنترنت غير محدود في مصر" للذين جذبوا اهتمام المستخدمين ومنصات الإعلام المختلفة إلى جانب دعوة لمقاطعة الإنترنت والشركات في مصر وبالأخص شركة وي (WE) الحكومية.

وواجهت شركات الاتصالات زبائنهما بخوض قيمة بطاقاتهم بنسبة بلغت 30 %، لتباع بقيمتها المدونة عليها، بينما يحصل المستخدم على رصيد يعادل أقل من 70 % فقط من قيمتها، وذلك بعد أن حملت المشتركون ضريبة القيمة المضافة وتكاليف إضافية سميت بتكاليف التشغيل.

الزيادة كانت بعد دخول شركة جديدة في سوق الاتصالات المصرية، هي "وي" إحدى شركات المخابرات المصرية التابعة لشركة الاتصالات المملوكة للدولة، التي تعد رابع شركات خدمات المحمول.

رداً على مزاعم عهد السيسي شكل تاني

وأشار مراقبون إلى أن جهود استغلال سعة التعبير عبر موقع التواصل الاجتماعي لاسيما تويتر فرصة لكثير من المصريين للرد على إدعاءات أن الاتصالات في عهد السيسي "شكل تاني" ووداعاً لمقولة النت بطئ وقفزة تاريخية في سرعة الإنترنت، والجيل الرابع أخيراً في مصر، ومزاعم أننا في أول مرة محافظة رقمية في الجمهورية، وقريباً مدينة المعرفة بـ 2 مليار جنيه.

تعليقات النشطاء

من جانبهم ربط الناشطون بين الانهيار والسرقة في كل المجالات وبين الانترنت المحدود وسرقة شركات الاتصالات لبيانات الانترنت حيث غرد حساب يدعى فؤشاوي: "فى مصر هيتهم هدمك بكل الطرق مهمما تحاول تنجح لازم هيفوقفوك و مش هتعمل زى ما العسيلي

بيقولك خليك ديمًا جاد لان انت بالنسبه ليهم ولا حاجه لازم ف كل مكان ف مصر هتلaci سرقه ونهب من الدوله قبل الاشخاص #مش هجدد باقه النت

وقال أحمد سليمان: "ادونا حقنا بقى كفایه سرقه واحنا داخلين على ايام ربنا العالم بيهها كل حاجه بتغلبى فمسى باقه ده معدش نافع معدش معانا فلوس ندفع مرتين في الشهر".

وكتب حساب آخر: "كفاية سرقة مش عارفين نشتغل ولا نتعلم ولا ناخذ كورسات ولا نلعب ولا نترفج بقينا في عيل الأمم بسبب تخلفكم".

وقال حساب باسم ميجو: "شركات تعمل تحت شعار هدفنا مش خدمتك هدفنا سرقةك يعني بأختصار سرقة الباقي اسلوب حياد #مش هجدد باقه النت".

أما حساب معتز عوض فكتب "كفاية نصب، كفاية سرقة، مش هنسكت تاني أبداً".

وأضاف مفرد يدعى إسلام "كنا بنقولتطورنا وبقى عندنا سرعات وباقات مميزة ولكن لا خدك ع الناس إحنا رجعنا لوراء أكثر من الأول سرعات وهميه باقات سرقه وغالبيه وجيلا لا تكمل الاسبوعين استخدام حتى من غير فيديوهات وبعدها تحصل ع سرعه لا تقدر ع فتح مدرك بحث Google حتى #مش هجدد باقه النت #انترنت غير محدود في مصر".

وكتب آخر: "حاول كتير لحل المشكله بشكل مؤقت ولكن محدث عايز يحل وكله عاجبه الوضع ده أولا منك إنت أيها المواطن الداعم لهذا الأمر باستمراكه بالتجديد أو الاشتراك معاهم ثانيا من الشركه التي تستجب سرقة مستخدميها #مش هجدد باقه النت #انترنت غير محدود في مصر".

وعن أمثلة السرقة غرد فرويد قائلا: "انا مجدد الباقي يوم ٦٠ و النهارده ٧٠ منها خلص علي ايه مش عارف ... سرقه عيني كده و علي عينك يا تاجر .. حسبي الله و نعم الوكيل فيهم #مش هجدد باقه النت".

أما أحمد حسن فتساءل: "كيف يتغافل المركز القومى لتنظيم الاتصالات هذا الوضع؟.. كيف يتغافل وزاره الاتصالات هذه المشكله دون الاستجابه؟.. إحنا بنطالب بحاجه متوفره فى جميع الدول ولا لازم كل حاجه عندنا يبقى فيها سبوبه #مش هجدد باقه النت". تقولى تعليم الكترونى واحنا معندهاش نت أصلًا".

احتقار وجباية

ولفت مراقبون إلى أن شركات الاتصالات باتت مدخلًا للجباية وإفراط جيوب المصريين، وبالخصوص شركة (we) هي الراعي الرسمي لسرقة الباقيه وعدم استقرار الانترنت

ويتداول المصريون في حواراتهم اليومية سرقة الرصيد من الباقي الذي بات منتشرًا من أغلب الشركات فيفاجأ أصحاب الباقيات المرتفعة بانتهائاتها قبل موعدها وعدم استقرار الانترنت، ولدى الشكوى يكون الرد "ركب الكابل العمومي هييشتغل".

يشار إلى أن مصر تعتبر في المركز الـ 92 عالميا من 181 دولة في سرعة الانترنت، بحسب مؤشرات الانترنت العالمية، وتسبّبها دولاً إفريقيّة كثيرة منها غانا في المركز الـ 78 وجنوب إفريقيا في الـ 82، ومدغشقر في الـ 88.

والمؤشر دليل بحسب مراقبين إلى أن تحرير الانترنت معيار مهم لجودة الحياة ووسيلة للعمل والتعليم والترفيه، وأن المطالب التي لا تناقشها المؤسسات الرسمية المعنية مطالب مشروعة للمستهلكين ومن حق مستهلكي أي خدمة أن يطالبوا بتحسين جودتها وتوفيرها بأسعار أفضل، وأن شركات الانترنت تحقق أرباحاً كبيرة وهو ما يجعل المطالبات بإنترنت غير محدود في مصر منطقية وعادلة